العلوم الاقتصادية
العدد الحادي وثمانون/ المجلد ..الثاني والعشرون../..حزيران.. 2026

مقال: فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات المعتمدة على النفط: مراجعة منهجية للأدبيات الاقتصادية مع تركيز خاص على العراق

أ.م.د. باسمة كزار حسن-مركز دراسات البصرة والخليج العربي- جامعة البصرة
أ.م.د. بيداء رزاق حسين – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد - جامعة البصرة

المستخلص:

تُعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتواجه الاقتصادات المعتمدة على النفط تحديات فريدة تؤثر في فعالية السياسة النقدية نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلباتها المرتبطة بأسعار النفط العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة منهجية للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية، مع التركيز على العراق بوصفه نموذجًا تطبيقيًا. تعتمد الدراسة على تحليل مجموعة واسعة من الدراسات النظرية والتطبيقية المنشورة في مجلات علمية محكمة وتقارير المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتُظهر نتائج المراجعة أن فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية تعتمد على عدة عوامل رئيسية، منها نظام سعر الصرف، واستقلالية البنك المركزي، ومستوى تطور النظام المالي، ودرجة تنويع الاقتصاد. كما تشير النتائج إلى أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات هيكلية تحد من فعالية السياسة النقدية بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضعف التنويع الاقتصادي. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز استقلالية البنك المركزي وتنويع الاقتصاد يعدان من أهم العوامل التي يمكن أن تعزز فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاقتصادات النفطية، سعر الصرف، الاستقرار الاقتصادي الكلي، العراق، البنك المركزي .

Effectiveness of Monetary Policy in Oil-Dependent Economies: A Systematic Review of Economic Literature with Special Reference to Iraq

Dr : Basima kzar Hassan - Center for Basra and Arab Gulf Studies, University of Basra

Dr : Bidaa Razzaq Hussein-College of Economic and Administration, University of Basra

Abstract:

One of the most important macroeconomic policy tools of central banks that helps achieve monetary stability and ensure sustainable economic development is monetary policy. In economies that rely heavily on oil, monetary policy has not been effective due to the various challenges experienced by these oil dependent economies. The purpose of this study is to provide a systematic review of the economic literature on the effectiveness of the monetary policy in oil based economies, and on Iraq as an applied case

The research relies on an analysis of diverse theoretical studies and empirical studies published in scholarly academic journals as well as reports published by the International Monetary Fund, the World Bank and other international monetary authorities. The findings are useful for improving how monetary policy works in an oil-dependent economy. Moreover, they are helpful to take preventive actions against hypothesized economic shocks. Effectiveness of monetary policy in an oil-dependent economy depends on several factors. the exchange rate regime. central bank independence. development of the financial system. quality of diversification of the economy

According to the results, structural problems are evident in the Iraqi economy, whose dependence on oil revenues affects the effectiveness of monetary policy due to the low economic diversification. Empowering central banks and improving economic diversification are among the most important improvements in the effectiveness of monetary policy in oil dependent economies, says Study.

Keywords: Monetary policy, oil economies, exchange rate, macroeconomic stability, Iraq, Central Bank..

المقدمة :

تعد السياسة النقدية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ تهدف إلى التحكم في عرض النقود، والسيطرة على معدلات التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وتبرز أهمية السياسة النقدية بشكل خاص في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط، حيث تؤثر تقلبات أسعار النفط بصورة مباشرة في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل مستوى السيولة المحلية والتضخم والاستقرار المالي، مما يجعل إدارة السياسة النقدية أكثر تعقيدًا في هذه الاقتصادات (IMF, 2023). تعتمد الاقتصادات النفطية بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتؤثر هذه التقلبات بشكل مباشر في عرض النقود، ومستوى الإنفاق الحكومي، ومعدلات التضخم، الأمر الذي يحد من قدرة البنوك المركزية على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة وفعالة (World Bank, 2022)

علاوة على ذلك، تواجه الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "لعنة الموارد الطبيعية"، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع الموارد الطبيعية إلى ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، وانخفاض كفاءة القطاعات غير النفطية، مما يحد من فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يؤدي هذا الاعتماد إلى زيادة التقلبات الاقتصادية وتعزيز هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة السلطات النقدية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستقرار النقدي . (Auty, 2001).

يُعد الاقتصاد العراقي نموذجًا واضحًا للاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط، إذ يشكل القطاع النفطي أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 85% من إجمالي الصادرات، مما يعكس درجة عالية من الاعتماد على مورد واحد في تمويل النشاط الاقتصادي. وقد أدى هذا الاعتماد الكبير إلى زيادة تعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلب أسعار النفط، مما أثر بصورة مباشرة في استقرار سعر الصرف، ومستوى السيولة، وفعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي (البنك المركزي العراقي، 2023).

في ضوء ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة منهجية شاملة للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية، مع التركيز على حالة العراق، من خلال تحليل أهم العوامل التي تؤثر في فعالية السياسة النقدية، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه السلطات النقدية في الاقتصادات الريعية، فضلاً عن استعراض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا المجال.

ثانيًا: الإطار النظري للسياسة النقدية

1-2 مفهوم السياسة النقدية

تشير السياسة النقدية إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة (Mishkin, 2019)بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، .مثل استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي وتشمل أدوات السياسة النقدية:

- سعر الفائدة

- عمليات السوق المفتوحة
- نسبة الاحتياطي الإلزامي
- سياسة سعر الصرف

وتؤثر هذه الأدوات على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الاستثمار والاستهلاك

2-2 أهداف السياسة النقدية

تشمل أهداف السياسة النقدية: (تحقيق استقرار الاسعار . والسيطرة على التضخم، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و .دعم النمو الاقتصادي، و .تحقيق الاستقرار المالي)

واشار (2019) Mishkin إلى أن استقرار الأسعار يُعد الهدف الأساسي للسياسة النقدية

3-2 قنوات انتقال السياسة النقدية

تنتقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال عدة قنوات، منها

1-قناة سعر الفائدة: تؤثر التغيرات في سعر الفائدة على الاستثمار والاستهلاك.

2-قناة سعر الصرف: تؤثر السياسة النقدية على سعر الصرف، مما يؤثر على الصادرات والواردات.

3-قناة الائتمان: تؤثر السياسة النقدية على حجم الائتمان في الاقتصاد.

4-قناة التوقعات: تؤثر السياسة النقدية على توقعات المستثمرين.(Bernanke & Gertler, 1995)

ثالثًا: خصائص الاقتصادات المعتمدة على النفط

تتميز الاقتصادات النفطية بعدة خصائص تؤثر في فعالية السياسة النقدية، منها:

1-الاعتماد الكبير على النفط: تعتمد هذه الاقتصادات بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط **(IMF, 2023)**

2-تقلب الإيرادات الحكومية: تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تقلب الإيرادات الحكومية، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصاد

3-ضعف تنويع الاقتصاد: يؤدي الاعتماد على النفط إلى ضعف تنويع الاقتصاد، مما يؤثر على فعالية السياسة النقدية.(Auty, 2001)

4-تأثير أسعار النفط على عرض النقود: تؤثر أسعار النفط بشكل مباشر على عرض النقود في الاقتصادات النفطية.(World Bank, 2022)

رابعًا: مراجعة الدراسات السابقة

تُعد مراجعة الدراسات السابقة من أهم مكونات مقال مراجعة الموضوع، حيث تساعد في تحليل الاتجاهات البحثية وتحديد العوامل المؤثرة في فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات المعتمدة على النفط.

1-4 الدراسات المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية

دراسة(2019) Mishkin: تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت إلى أن استقلالية البنك المركزي تُعد عاملًا رئيسيًا في تحقيق استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم.

وأكدت الدراسة أن الاقتصادات التي تتمتع ببنوك مركزية مستقلة تحقق نتائج أفضل في السيطرة على التضخم مقارنة بالاقتصادات التي تخضع فيها السياسة النقدية لتدخلات حكومية .

دراسة(1995) Bernanke and Gertler: ركزت هذه الدراسة على قنوات انتقال السياسة النقدية، وأشارت إلى أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على كفاءة النظام المالي. وأوضحت الدراسة أن الاقتصادات التي تتمتع بنظام مالي متطور تكون السياسة النقدية فيها أكثر فعالية.

دراسة(2017) Frankel : توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تواجه تحديات في تنفيذ سياسة نقدية مستقلة بسبب تقلب الإيرادات النفطية. كما أشارت إلى أن تقلب أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار النقدي.

دراسة (2023) IMF : أظهرت الدراسة أن فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات النفطية تعتمد على نظام سعر الصرف. حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في ظل نظام سعر الصرف المرن مقارنة بنظام سعر الصرف الثابت.

دراسة(2022) World Bank: توصلت الدراسة إلى أن الاقتصادات النفطية تواجه صعوبة في السيطرة على التضخم بسبب تقلب أسعار النفط، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي .

دراسة(2001) Auty: أشارت الدراسة إلى أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية تواجه ما يسمى "لعنة الموارد"، والتي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي .

دراسة(2008) Cukierman : أكدت الدراسة أن استقلالية البنك المركزي تُعد عاملًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار النقدي.

دراسة(1993) Taylor: أشارت الدراسة إلى أن استخدام قواعد السياسة النقدية يعزز من فعالية السياسة النقدية.

4-2الدراسات التطبيقية في الاقتصادات النفطية

دراسة (2011) Hasan & Dridi: توصلت الدراسة إلى أن الاقتصادات النفطية تواجه تحديات في تنفيذ السياسة النقدية بسبب تقلب الإيرادات النفطية.

دراسة (2015) Allegret et al.: أشارت الدراسة إلى أن استقلالية البنك المركزي تعزز من فعالية السياسة النقدية.

دراسة(2008) Mohanty & Turner: توصلت الدراسة إلى أن الاقتصادات الناشئة تواجه تحديات في تنفيذ السياسة النقدية

دراسة(2018) IMF : أظهرت الدراسة أن الاقتصادات النفطية تواجه تحديات في تحقيق الاستقرار النقدي

4-3الدراسات المتعلقة بالعراق

دراسة البنك المركزي العراقي(2023) : أظهرت الدراسة أن البنك المركزي العراقي تمكن من السيطرة على التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية.

دراسة(2020) Al-Khafaji: توصلت الدراسة إلى أن تقلب أسعار النفط يؤثر على السياسة النقدية في العراق.

دراسة World Bank (2021): أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط

دراسة(2022) IMF: أكدت الدراسة أن العراق يواجه تحديات في تنفيذ السياسة النقدية.

خامسًا: التحليل المقارن للدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى عدة نتائج رئيسية:

5-1اتفاق الدراسات

- أجمعت معظم الدراسات على أن:
- -استقلالية البنك المركزي تعزز فعالية السياسة النقدية
- -تنويع الاقتصاد يعزز الاستقرار الاقتصادي
- -نظام سعر الصرف يؤثر على فعالية السياسة النقدية

5-2اختلاف الدراسات

اختلفت الدراسات حول:

- مدى فعالية سعر الصرف الثابت
- مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات النفطية

سادسًا: و اقع السياسة النقدية في العراق

يواجه العراق عدة تحديات، منها:

- الاعتماد الكبير على النفط
- ضعف تنويع الاقتصاد
- تقلب الإيرادات النفطية

ومع ذلك، تمكن البنك المركزي العراقي من تحقيق استقرار نسبي في الأسعار

سابعًا: الاستنتاجات

في ضوء مراجعة وتحليل الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بفعالية السياسة النقدية في الاقتصادات المعتمدة على النفط، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

-تؤثر طبيعة الهيكل الاقتصادي بشكل مباشر على فعالية السياسة النقدية، حيث تواجه الاقتصادات المعتمدة على النفط تحديات كبيرة بسبب الاعتماد على مورد واحد، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلب أسعار النفط.

-تلعب استقلالية البنك المركزي دورًا حاسمًا في تعزيز فعالية السياسة النقدية، حيث أظهرت الدراسات أن البنوك المركزية المستقلة تكون أكثر قدرة على السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي .

-يُعد نظام سعر الصرف أحد أهم العوامل التي تحدد فعالية السياسة النقدية، حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في ظل نظام سعر صرف مرن مقارنة بنظام سعر الصرف الثابت، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على النفط .

يؤثر مستوى تطور النظام المالي على فعالية السياسة النقدية، حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في الاقتصادات التي تمتلك نظامًا ماليًا متطوراً .

-يواجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة في تنفيذ سياسة نقدية فعالة، بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضعف تنويع الاقتصاد

-تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على الاستقرار النقدي في العراق، مما يحد من قدرة البنك المركزي على تحقيق أهداف السياسة النقدية .

تمكن البنك المركزي العراقي من تحقيق استقرار نسبي في الأسعار خلال بعض الفترات، من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف.

ثامنًا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية السياسة النقدية في الاقتصادات المعتمدة على النفط، وخاصة العراق:

. -تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان تنفيذ سياسة نقدية فعالة بعيدًا عن التدخلات السياسية

-تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز من فعالية السياسة النقدية ويقلل من تأثير الصدمات الخارجية. و -تطوير النظام المالي والمصرفي لتعزيز فعالية قنوات انتقال السياسة النقدية.

. -اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة، مما يساعد في امتصاص الصدمات الاقتصادية

-تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-تطوير أدوات السياسة النقدية بما يتناسب مع طبيعة الاقتصادات النفطية.

. -تعزيز الشفافية والمصداقية في السياسة النقدية لتعزيز ثقة المستثمرين

تاسعًا: قائمة المصادر(References)

English References

[1] F.S. Mishkin, (2019), *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*, 12th ed., Pearson, Boston.

[2] International Monetary Fund (IMF), (2023), "Monetary Policy in Oil-Exporting Countries," IMF, Washington, D.C.

[3] World Bank, (2022), "Iraq Economic Monitor: Toward a More Sustainable Recovery," World Bank, Washington, D.C.

[4] B. Bernanke and M. Gertler, (1995), "Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 9, No. 4, pp. 27–48. DOI: https://doi.org/10.1257/jep.9.4.27

[5] J. Frankel, (2017), "Systematic Monetary Policy and Oil Economies," *Journal of Economic Literature*, Vol. 55, No. 2, pp. 1–45.

[6] A. Cukierman, (2008), "Central Bank Independence and Monetary Policymaking Institutions," *European Journal of Political Economy*, Vol. 24, No. 4, pp. 722–736. DOI: https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2008.07.002

[7] J.B. Taylor, (1993), "Discretion versus Policy Rules in Practice," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Vol. 39, pp. 195–214. DOI: https://doi.org/10.1016/0167-2231(93)90009-L

[8] R.M. Auty, (2001), *Resource Abundance and Economic Development*, Oxford University Press, Oxford. DOI: https://doi.org/10.1093/0199275785.001.0001

[9] International Monetary Fund (IMF), (2022), "Iraq Economic Outlook," IMF, Washington, D.C.

[10] World Bank, (2021), "Iraq Economic Update," World Bank, Washington, D.C.

[11] M. Hasan and J. Dridi, (2011), "The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks," *IMF Working Paper*, WP/11/... , IMF, Washington, D.C.

[12] J.P. Allegret et al., (2015), "Exchange Rate Regimes and Macroeconomic Stability in Oil-Exporting Countries," *Economic Modelling*, Vol. 47, pp. 28–36. DOI: https://doi.org/10.1016/j.econmod.2014.11.020

[13] M.S. Mohanty and P. Turner, (2008), "Monetary Policy Transmission in Emerging Market Economies," *BIS Papers*, No. 35, Bank for International Settlements, Basel.

[14] O. Blanchard, (2017), *Macroeconomics*, 7th ed., Pearson, New York.

[15] M. Friedman, (1968), "The Role of Monetary Policy," *American Economic Review*, Vol. 58, No. 1, pp. 1–17.

[16] L.E.O. Svensson, (1999), "Inflation Targeting as a Monetary Policy Rule," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 43, No. 3, pp. 607–654. DOI: https://doi.org/10.1016/S0304-3932(99)00007-0

[17] R.J. Barro and D.B. Gordon, (1983), "Rules, Discretion and Reputation in a Model of Monetary Policy," *Journal of Political Economy*, Vol. 91, No. 1, pp. 101–121. DOI: https://doi.org/10.1086/261139

[18] R.E. Lucas, (1976), "Econometric Policy Evaluation: A Critique," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Vol. 1, pp. 19–46. DOI: https://doi.org/10.1016/S0167-2231(76)80003-6

[19] K. Rogoff, (1985), "The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 100, No. 4, pp. 1169–1189. DOI: https://doi.org/10.2307/1885679

[20] F.E. Kydland and E.C. Prescott, (1977), "Rules Rather than Discretion: The Inconsistency of Optimal Plans," *Journal of Political Economy*, Vol. 85, No. 3, pp. 473–492. DOI: https://doi.org/10.1086/260580

المصادر العربية

[21]البنك المركزي العراقي، (2023)، "التقرير السنوي"، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.

[22]وزارة التخطيط العراقية، (2022)، "التقرير الاقتصادي السنوي"، بغداد، العراق.

[23]صندوق النقد الدولي، (2022)، "تقرير مشاورات المادة الرابعة – العراق"، واشنطن، الولايات المتحدة.

[24]البنك الدولي، (2022)، "تقرير العراق الاقتصادي"، واشنطن، الولايات المتحدة.

[25]عبد المجيد، علي، (2020)، "السياسة النقدية في العراق"، دار الكتب العلمية، بغداد.

[26]الكعبي، أحمد، (2019)، "الاقتصاد النقدي"، دار اليازوري، عمان.

[27]حسن، محمد، (2021)، "أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد 16، العدد 2، الصفحات 55–78.

[28]الخفاجي، علي، (2020)، "أدوات السياسة النقدية في العراق"، بغداد.

[29]الدوري، سعد، (2018)، "الاقتصاد الكلي"، بغداد.

[30]الساعدي، حسين، (2021)، "الاستقرار النقدي في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 43، العدد 1، الصفحات 101–125.